اليوم العربي لحقوق الانسان

أحيا اليوم المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي فاعليات اليوم العربي لحقوق الانسان لعام 2015

وجدير بالذكر ان مبادرة " اليوم العربي لحقوق الانسان " والتي تم تدشينها من قبل المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي وإنطلقت عام 2011 والتي لاقت ترحيباً و قبولآ من جامعة الدول العربية ليكون يوم 16من مارس من كل عام يوماً للإنسان العربي أسوة باليوم العالمي لحقوق الإنسان.
وجاء هذه المبادرة تاكيد وترسيخا علب ان العناية بالفرد و بحقوقه لهما كفيلان بضمان انتماء و ولاء المواطن للمجتمع و للدولة و لضمان افضل لبناء المجتمع و تحفيز وسائل العمل و التنمية الشاملة .
و من هنا جاءت مبادرة " اليوم العربي لحقوق الانسان " ليكون يوما موحدا في كل الدول العربية , من مشرقها الى مغربها , و ليكون هذا اليوم شاهدا لكل مواطن عربي و لكل مجتمع سواء بنى و انجز او عانى و فقد حقوقه و ليكون هذا اليوم يوم عناية و اهتمام من جانب الدول العربية بحقوق مجتمعاتها و مواطنيها و ليكون هذا اليوم ايضا يوما خاصا مميزا للدول العربية .
ان العالم و الامم تحتفل سنويا في العاشر من شهر ديسمبر من كل عام باليوم العالمي لحقوق الانسان ليكون شاهدا على تقدم الحضارات و تعاونها و تقاسمها الاهتمام بحقوق الافراد و الدول و المجتمعات و ليكون يوما مميزا في التاريخ
و نحن في عالمنا العربي نرى اهمية ان يكون لدى مجتمعاتنا العربية يوما خاصا

ليكون شاهدا على مدى ما حققناه من إنجاز و تقدم في سبيل دعم حقوق الانسان .
حيث نتطلع قدما الى دولنا العربية و مجتمعاتنا العزيزة بتبني مبادرة اليوم العربي لحقوق الانسان لنستطيع ان نتداول بين مجتمعاتنا العربية و مواطني المنطقة التهنئة بذلك اليوم وحسب التقارير الواردة للمركز من مختلف البلدان العربية فإن الفرد لا يمكن أن يمارس حقه في التصويت أو المشاركة بفعالية في عملية صنع القرارات العامة ما لم يكن لديه حرية حقيقية للوصول إلى المعلومة والتواصل المتبادل مع صناع القرار وحرية حقيقية للتعبير عن رأيه وتطلعاته.

وأكد الدكتور إيهان جاف الامين العام للمركز أن حرية الرأي والتعبير تعد من أهم القضايا الجدلية في تاريخ الإنسانية وخصوصا في العصر الحديث لما لها من أثر في تعميق الديمقراطية والمشاركة العامة في صنع القرار من دون المساس بحقوق وحريات الآخرين ومتطلبات الأمن القومي والنظام العام .

وفي ذات السياق أشار جاف الي الحاجة لإرساء ثقافة الحوار والتسامح تبدو ملحة في العالم العربي، من منطلق ما يسود هذا الفضاء من توترات اجتماعية وسياسية كان بعضها قديما، وبعضها مترتبا عن التحولات السياسية التي طرأت مؤخرا على العالم العربي نتيجة حركات احتجاجية سلمية ضخمة (الربيع العربي) التي انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أوخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه.

وأوضح جاف أن حقوق الإنسان وثقافة الحوار والتسامح هما وجهان لعملة واحدة رغم انتمائهما إلى قواميس وحقول دلالية مختلفة، إلا أنهما تهدفان مجتمعة إلى خدمة الإنسان وتكريس إنسانيته واحترام حقوقه وثقافته وديانته ولغته وعرقه، دون أن تعلى هذه الخصوصيات على قيم المواطنة والانتماء للوطن الموحد المشترك.
ومما لاشك فيه فإن نشر وتعزيز حقوق الإنسان، والعمل على نبذ التعصب والطائفية والمذهبية، وبناء المجتمعات على أساس القيم الإنسانية والمواطنة، سيؤدي حتما إلى بناء مجتمع تتعايش فيه كل المكونات بشكل هادئ يتطلع فيه الجميع إلى الإنكباب على القضايا والمهمات الحقيقية من قبيل التنمية ومجابهة الفقر والتخلف.